



(أبنا)

نتنياهو في الكنيست يوم ٢٢ الجاري متهجماً بسقوط الحكومة.

مع انهيار الحكومة الإسرائيلية والتوجه للانتخابات: تجدد التحذيرات من «مخاطر متعدّدة» لعدم الاستقرار السياسي

كتب نهاد أبو غوش:

وهو حذر الفصائل الفلسطينية من محاولة تحدي إسرائيل وخرق الهدوء الحالي.

أكثر التصريحات حدة صدرت عن أفيدور ليرمان، وزير المالية في حكومة التغيير ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا» وحملت اتهاماً مباشراً لرئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو بالمسؤولية عن هذه الحالة، حيث قال ليرمان، خلال المؤتمر السنوي للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية الذي عقد في القدس بتاريخ ٢١ الحالي، إن عدم الاستقرار السياسي يضر بالمجتمع والاقتصاد والأمن، ولم يتردد في اتهام رئيسه السابق قائلاً: «فليكن واضحاً أن الانتخابات المالية هي نتيجة مؤامرات وأكاذيب ومكائد رجل واحد اسمه بنيامين نتنياهو، مثلها مثل كافة الجولات الأخيرة». وراى ضرورة وحتمية تغيير نظام الحكم في إسرائيل على الرغم من صعوبة ذلك بسبب عدم وجود أغلبية في الكنيست، لكنه شدد على أهمية قطع الطريق على عودة نتنياهو للحكم من خلال تشريع قانون يمنع شخصاً متهماً جنائياً من الترشح لرئاسة الحكومة.

«استقرار حالة عدم الاستقرار»

يلخص الكاتب أوري مسغاف في مقال له في صحيفة «هآرتس» بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٠ الحالة الناشئة بسبب التوجه لإجراء انتخابات جديدة من دون أن يظهر دليل على أنها ستكون حاسمة بالقول: «في إسرائيل المرشدة المتعارضة، ومع غلاء معيشة مجنون وخطر، وتصعيد أممي دائم، ليس هناك يقين على الإطلاق، فانتخابات جديدة بعد ولاية حكومية لمدة سنة، هي كارثة واضحة من ناحية الاستقرار الديمقراطي».

حالة عدم الاستقرار السياسي هي حالة قديمة متجددة، سبق أن فحصها الكاتب أساف نيف في دراسة نشرها موقع «شكوف» وموقع «نتون بروش» بتاريخ ٢٠١٩/٨/١١. وجاء فيها أن حكومة واحدة فقط من بين ٣٤ حكومة مزّت على إسرائيل حتى موعد الدراسة، أنهت مدة ولايتها الكاملة البالغة أربع سنوات، وهي الحكومة الخامسة عشرة برئاسة غولدا مائير التي تولت السلطة في الفترة من ١٩٦٩/١٢/١٥ وحتى ١٩٧٤/٣/١٠ وهي الفترة التي تخللتها حرب أكتوبر (تشرين)، وفي المقابل فإن ست دورات فقط للكنيست أكملت ولايتها الكاملة البالغة أربع سنوات من بين ٢٠ دورة حتى تاريخ الدراسة.

ويرى الباحث أن جوهر المشكلة ينبع من تداخل العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مع الإشارة إلى أن القانون الأساس يشترط كون رئيس الحكومة عضواً في الكنيست، كما أن الحكومة ومن خلال اللجنة الوزارية الخاصة بالتشريعات تسيطر على عمل السلطة التشريعية (الكنيست).

وبحسب الدراسة بلغ المعدل الوسطي لعمر الحكومات الإسرائيلية ٢٤ شهراً، بينما بلغ معدل الكنيست ٤٢ شهراً، وحتى لو جرى استثناء حكومة شمعون بيريس المؤقتة التي تولت الحكم بعد اغتيال رايبين لمدة ستة أشهر، يظل معدل أعمار الحكومات قصيراً إذ يصل إلى ٢٨ شهراً فقط. وراى الباحث أن السبب الأبرز لتقصير عمر

الحكومات يتمثل في استقالة رئيس الحكومة (٤١٪ من الحالات) إلى جانب أسباب الأزمات الائتلافية وخروج أطراف من الائتلاف الحكومي وانتقالها للمعارضة، وحل الكنيست الذي يصعب لازماً في حال الفشل في تشكيل حكومة أو تمرير الموازنة، وفي حالات استثنائية يمكن للكنيست أن تمدد ولايتها لفترة محدودة كما جرى للكنيست السابعة في أثناء حرب أكتوبر.

حالة مزمنة!

رصد المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) في تقاريره الاستراتيجية السنوية عن المشهد الإسرائيلي العام أزمة نظام الحكم في إسرائيل وتأثيرات عدم الاستقرار على مختلف النواحي الأمنية والاقتصادية وعلى ثقة الجمهور بمؤسساته السياسية.

فمثلاً، في التقرير الصادر العام ٢٠٠٧ والذي يغطي العام ٢٠٠٦، من إعداد مسعود إغبارية، ورد أن أزمة القيادة السياسية في إسرائيل دلت على «ضعف بنوي وقيمي» حيث أن أحد عشر قائداً سياسياً بارزاً ومن بينهم رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزراء واجهوا اتهامات بالرشاوى والاختلاس ومخالفات أخلاقية، ما كشف عن وجود أزمة عميقة على مستوى القيادة والشعب، وعن وجود أزمة ثقة لاسبق لها بين الجمهور والقيادة السياسية، وهذا ما دفع ميني مزور، المستشار القانوني للحكومة، حينئذ إلى القول «هناك شعور بأن الدولة انقلبت إلى دولة فاسدة».

هذا الشعور بالانقلاب في الثقة بين الجمهور والقيادة السياسية، وهو ما دفع إلى ارتفاع وتيرة المطالبة بتغيير نظام الحكم في إسرائيل «لكبح الارتباك والفشل وزيادة الاستقرار» في ضوء انتهاء السنوات العشرين التي سبقت التقرير بأزمات حكومية، حيث كان هاجس المسؤولين البقاء في الحكم، في حين تفاقمّت الأزمات في المجتمع، وأصبح الجيش في أزمة عميقة وتراجعت قدرة الردع.

تعددت الاجتهادات والاقتراحات لتغيير وإصلاح نظام الحكم ومن أبرز المحاولات في هذا المجال عمل «لجنة مريدور» التي عينها الرئيس الأسبق كتساف وضمت ٧٣ قانونياً وعالماً سياسياً، وتضمنت توصياتها اقتراحاً برفع نسبة الحسم (وهذا ما جرى فعلاً) وانتخاب نصف أعضاء الكنيست بواسطة انتخابات مناطقية إلى جانب القوائم العامة، واعتماد القانون النرويجي الذي يتيح حلول أعضاء برلمان جدد محل الوزراء، ودمج بعض الوزارات، ووضع سقف أعلى لا يزيد عن ١٨ لعدد الوزارات، ولكن مع الواضح أن التطورات بعد توصيات اللجنة التي لم يؤخذ إلا بالنزعة اليسيرة منها، ذهبت في اتجاه معاكس أدى إلى تفاقم أزمة نظام الحكم في إسرائيل، وتحولت حالة عدم الاستقرار إلى سمة عامة للحياة السياسية في إسرائيل، وذلك ما رصده أيضاً تقرير مدار الاستراتيجي عن العام ٢٠٢١، والذي أعدم أنطون شلحت، حيث نقل عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» أن هذا الوضع غير السوي نتيجة وقوع معركة انتخابية تلو الأخرى تسبب بتراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات الدولة الرسمية، وعلى وجه الخصوص تراجع الثقة بمؤسسات الحكم وأذرع السلطة المختلفة.

وأظهر استطلاع أجراه المعهد المذكور لفحص مؤشرات هذه الظاهرة تراجع الثقة برئيس الدولة والمحكمة العليا والشرطة ووسائل الإعلام والحكومة والكنيست والأحزاب السياسية، حيث ظلت ثقة الجمهور اليهودي بجميع هذه المؤسسات والمراكز دون ٥٠٪، في حين ظلت مؤسسة الجيش هي الجهة الوحيدة التي تحظى بثقة الجمهور اليهودي بنسبة ٩٠٪ (مقابل ٢٤٪ لدى الجمهور العربي).

سبق لرئيس جهاز الموساد السابق مائير داغان أن حذر، في مقال نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» في شباط ٢٠١٢، من أن الخطر الحقيقي الذي يهدد وجود دولة إسرائيل ينبع من طريقة الحكم في إسرائيل والقوى التي تتصارع للفوز بالسلطة وليس من الخطر الإيراني أو أي تهديدات خارجية، وإن إسرائيل موجودة قرب نقطة اللاعودة في قدرتها على البناء، جراء التحديات الوجودية الماثلة أمامها.

وأنشأ داغان وقتها حركة أسماها «يوجد أمل» هدفها تغيير طريقة الحكم في إسرائيل، وهو رد نفس المواقف خلال حوار مطول مع الصحافي بن كسبيت في «معاريف»، وقال ان الأحزاب الصغيرة ومجموعات المصالح تمارس ضغوطاً على رئيس الحكومة فتحذ من قدرته على اتخاذ القرارات.

الاقتصاد يدفع ثمن عدم الاستقرار

أعلى الأصوات التي ارتفعت رداً على أنباء التوجه لحل الكنيست وإجراء انتخابات جديدة، جاءت من قطاع الأعمال، حيث قدرت المصادر المختلفة تكلفة إجراء الانتخابات المقبلة بما بين ٢,٦ مليار إلى ٢,٨ مليار شيكل (أي ما بين ٧٥٠ إلى ٨٥٠ مليون دولار)، وبحسب بحث أجراه قسم الاقتصاد التابع لاتحاد أرباب الصناعة في إسرائيل، فإن القطاع الخاص سوف يتكبد خسائر بقيمة ١,٩ مليار شيكل في يوم الانتخابات، بينما يتكبد القطاع العام نحو ٠,٩ مليار شيكل. كما أظهر البحث أن تكلفة خمسة أيام انتخابية للكنيست (منذ العام ٢٠١٥) بالإضافة ليوم الانتخابات المحلية ترفع الكلفة الإجمالية للانتخابات منذ العام ٢٠١٥ إلى نحو ١٦,٨ مليار شيكل، وذلك ما دفع رئيس اتحاد الصناعيين رون تومر إلى المطالبة بإلغاء كؤن يوم الانتخابات يوم عطلة مدفوعة الأجر، وقال في تصريحات نقلتها صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» إنه وفي ضوء عدم الاستقرار السياسي أصبحت الانتخابات عبئاً مالياً كبيراً وغير عادل على أرباب العمل.

بدوره قال روي كوهين، رئيس غرفة المنظمات والشركات المستقلة الإسرائيلية، في بيان له، إن الشركات المستقلة وأرباب العمل يدفعون تكاليف الانتخابات من جيوبهم، ودعا إلى إلغاء يوم العطلة يوم الانتخابات، لكونه يؤدي إلى تدمير الأموال بدون فائدة للاقتصاد في ظل تكرار الانتخابات للمرة الخامسة وفي خضم فترة مليئة بالتحديات الاقتصادية.

من جانبه قال محمد زحالقة، رئيس لجنة المجتمع العربي في اتحاد أرباب الصناعة، في تصريحات لموقع عرب ٤٨، إن إعادة الانتخابات للمرة الخامسة تعكس عدم الاستقرار السياسي، الذي يؤدي بشكل سريع إلى عدم استقرار

سياسي في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية. في تقرير نشره ملحق «كالكايس» الاقتصادي قبل أكثر من عام (٢٠٢١/٥/٢١) وأعدّه أدريان بيلوت، جاء أن الخطر على تصنيف إسرائيل الائتماني يأتي بسبب عدم الاستقرار السياسي وليس بسبب الصواريخ.

وجاء في التقرير نقلاً عن مؤسسة «موديز» للتصنيف الائتماني أن عدم الاستقرار السياسي وليس التهديدات الأمنية، هو الذي يمكن أن يساهم في خفض تصنيف إسرائيل الائتماني، كما جاء أن الصراع الحالي (المقصود الحرب على غزة التي أسماها إسرائيل «حارس الأسوار» وأسماها الفلسطينيون «سيف القدس») له تأثيرات اقتصادية محدودة، بينما يأتي التهديد الحقيقي على التصنيف (A١ مستقر) بسبب استمرار عدم الاستقرار السياسي.

وقالت المحللة الاقتصادية سونيا غوروتسكي، في مقال لها في صحيفة «يسرائيل هيووم»، إن التوجه للانتخابات الخامسة، وحالة عدم الاستقرار، سوف يتسببان بموجة كبيرة لغلاء المعيشة العاليي أصلاً، وإن إسرائيل تنتج إلى حالة من الفوضى الاقتصادية. وتوقعت الكاتبة أن يكون قطاع العقارات هو الأكثر تأثراً بالأزمة، وتأثيراً في مستوى غلاء المعيشة، لكون قطاع العقارات هو الأكثر حساسية تجاه حالة عدم الاستقرار السياسي.

الأمن وقوة الردع

ولعل أهم الأمني والتهديدات التي لا حصر لها على جهات متعددة تبقى أكثر الموضوعات صلة بحالة عدم الاستقرار السياسي، نتيجة تداخل عوامل عديدة من بينها محدودية صلاحيات حكومات تصريف الأعمال، واحتمال لجوء من هم في سدة الحكم إلى مناورات عسكرية وأمنية، أو تنفيذ عمليات خاصة سعياً لرفع أسهمهم لدى جمهور الناخبين، ولكن في المقابل يخشى من هم في الحكم عادة من التطور في مغامرات عسكرية غير مأمونة النتائج. ويعدد تقرير صادر عن معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب والذي يغطي الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢٠-٢٠٢١ التهديدات التي تواجه إسرائيل وفي مقدمتها التهديد الإيراني، وحلفاء إيران في الإقليم، وتهديدات الجبهة الشعمالية وتهديدات المقاومة الفلسطينية، ويرى التقرير أن «إسرائيل دولة قوية وذات قدرات عسكرية وسياسية وتكنولوجية مميزة، ولكنها مجتمع متشرذم يعاني أزمة داخلية أظهرتها أزمة كورونا وزادت تفاقمها، إلى جانب التحديات الأمنية».

وحذّر بحث مشترك لكل من الجنرال في الاحتياط عاموس جلعاد والباحث ميخائيل ميليشتاين نشره الموقع الإلكتروني لقناة التلفزيون ١٢، من أنه وفي ضوء المخاطر والتهديدات الكثيرة «من الصعب تشخيص ظواهر استراتيجية بشكل معق في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي التي تميز الحياة في إسرائيل»، وتوقع الكاتبان أن تزداد التهديدات بسبب وجود تقديرات إيرانية بأن إسرائيل تعيش حالة من اللبلة والاضطراب السياسي، وهذه الحالة سوف تتحد وتصفق قدرة إسرائيل على إدارة المعركة مع إيران.

الكنيست الإسرائيلي تبني مؤخراً تعريفاً جديداً لـ "معاداة السامية" .. ما الجديد؟

كتب عبد القادر بدوي:



(فلاش ٩٠)

في الضغط على الدول والبلدان المختلفة لتبنيها، في إطار حملتها لتوسيع رقعة تعريف "معاداة السامية" ليشمل المقاومة الفلسطينية، أو أي انتقادات لسياسات إسرائيل العنصرية تجاه الفلسطينيين في التجمعات الفلسطينية المنتشرة في أراضي فلسطين التاريخية.

(هوامش)

1. للاستزادة، أنظر/ي: <https://bit.ly/3yhkvzz>
2. للاستزادة، أنظر/ي: <https://bit.ly/3QNOWyh>
3. من موقع الاتحاد الرسمي لإحياء ذكرى المحرقة.
4. أريك بندر، الكنيست يعتمد تعريف IHRA لـ "معاداة السامية"، معاريف، 22.06.2022، <https://bit.ly/3QLJaUf>.

في أضاف أن هذه الخطوة من شأنها أن تدفع العديد من البرلمانات حول العالم لتبني هذا التعريف المحدد، الذي يؤكد على "حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره". وهو التعريف الذي تبنته أكثر من ٣٥ دولة حول العالم منذ اعتماده رسمياً من قبل التحالف. إن "حق تقرير المصير" بالنسبة للشعب اليهودي، كما تراه إسرائيل، هو ما نض عليه "قانون القومية" العنصري (٢٠١٨)، الذي يتجسد كما ذكرنا في إسرائيل باعتبارها "الدولة القومية للشعب اليهودي"، وهو ما سيجعل من أي انتقاد لإسرائيل أو لـ "حق الشعب اليهودي في دولته القومية" مثلاً على معاداة السامية، على اعتبار أن ذلك يعني "حرمان اليهود ودولتهم القومية من الحصول على مكانة متساوية بين الأمم". كما علق أحد مؤيدي التعريف الجديد وإجمالاً، سيساعد تبني مثل هذا التعريف الإسرائيلي

في الكنيست: تبني تعريف IHRA، لـ "معاداة السامية"، إلقاء مسؤولية جماعية على اليهود عن إجراءات تقوم بها إسرائيل. يتضح من خلال العناصر أعلاه أن إسرائيل تمكنت مع الوقت من استدخال انتقاد إسرائيل ضمن العناصر أو الأمثلة التي تصنف على أنها "معاداة السامية" ولم يعد الأمر مقتصرًا على اليهود فقط كما كان عليه في السابق. إن الجديد في هذا التعريف هو تأكيد على "حق اليهود في تقرير المصير"، وهو ما تعتبر دولة إسرائيل، والصهيونية عموماً، أنه يتجسد في إقامة دولة إسرائيل و"عودة اليهود" إلى "أرض الميعاد". وقد وصف رئيس الكنيست ميكي ليفي هذا التعريف بـ "التاريخي"، وبأن تبني هذا التعريف يعد خطوة كبيرة في نضال الكنيست بصفته الهيئة التشريعية للدولة اليهودية في مناهضة السامية بكل أشكالها القبيحة"

٢٠١٦ على النحو التالي: (١)
"اللاسامية هي تصوّر معين لليهود قد يتمثل في كراهيتهم، علماً بأن المظاهر اللفظية والمادية للسامية يتم توجيهها إلى أفراد من اليهود أو غير اليهود و/أو ممتلكاتهم، وأيضاً إلى المؤسسات المجتمعية والمنشآت الدينية اليهودية".
هذا التعريف، وإن لم يكن "غير ملزم قانونياً" للدول والمؤسسات، إلا أن بلداناً عديدة حول العالم تبنته بشكل رسمي، علماً أن هذا التعريف يتضمن خطأ كبيراً بين معاداة اليهود ومعاداة إسرائيل ويعمل على إذابة الفوارق بين الأمرين.
في يوم ٢١ حزيران الحالي، تبنت الكنيست بالقراءات الثلاث تعريف "الاتحاد" الذي يشمل بالإضافة إلى التعريف السابق العناصر التالية: (٢)
الدعوة، المساندة أو تبرير قتل اليهود باسم الأيديولوجيا الراديكالية أو النظرة المتطرفة للدين. اللجوء إلى مزاعم كاذبة تقوم على نزع الصفة الإنسانية والشيطنة والنمطية، ترتبط باليهود لمجرد يهوديتهم أو نفوذهم كجماعة، ومن بينها أسطورة تامر اليهودية العالمية للسيطرة على وسائل الإعلام والاقتصاد والحكومات أو غيرها من المؤسسات الاجتماعية.
إلقاء المسؤولية على الشعب اليهودي بكامله في ظلم وقع، سواء أكان حقيقياً أم متخيلاً، حتى لو كان صادراً عن فرد يهودي أو مجموعة يهودية معينة، وحتى في حال كان المفاعلون من غير اليهود.
إنكار حقيقة وقوع الإبادة الجماعية للشعب اليهودي أو إنكار شموليتها وألياتها (غرف الغاز مثلاً) أو تعمد ارتكابها على يدي ألمانيا النازية وأنصارها والمتواطئين معها خلال الحرب العالمية الثانية (الهولوكوست).
اتهام اليهود ككشع أو إسرائيل كدولة باختراع الهولوكوست أو بالمبالغة في أبعاده.
اتهام المواطنين اليهود بأنهم أكثر ولاء لإسرائيل أو لأولويات مزعومة ليهود العالم، منهم ولاء للبلدان التي يعيشون فيها.
إنكار حق الشعب اليهودي في تقرير المصير عبر الادعاء بأن وجود دولة إسرائيل مجرد اجتهاد عنصري، وما شابه.
تطبيق معايير مزدوجة من خلال مطالبة إسرائيل بتصرفات غير متوقعة من أي دولة ديمقراطية أخرى. استخدام الرموز والصور المرتبطة باللاسامية (مثل زعم قتل اليهود للمسيح أو اتهامهم بقتل الأطفال لاستخدام دمائهم في إعداد فطير عيد الفصح). مساواة السياسة الإسرائيلية المعاصرة بالسياسات النازية.

هل تتحول إسرائيل إلى رائدة عالمية في صناعات السيارات الكهربائية؟

كتب وليد حباس:



(وكالات)

في العام ١٩٥٢، أقيمت شركة أوتوكارز (Autocars Ltd) الإسرائيلية، التي استفادت من تراكم خبرات صهيونية في مجال تركيب السيارات، وهي خبرات تعود إلى العام ١٩٣٥ في فترة اليبشوف. وابتداءً من العام ١٩٥٢ أنتجت أوتوكارز سيارات إسرائيلية من طراز «كرمل» و«سوسيتا»، إلى أن أفلست الشركة في العام ١٩٧١، وخرجت من السوق، وتبدد الحلم الصهيوني بالوصول إلى مكانة «مرموقة» بين الأمم العالمية لصانعة السيارات. (١) اليوم، تحاول إسرائيل أن تعود من جديد إلى عالم تصنيع السيارات من الباب الخلفي، وأن تحتل مكانة «مرموقة» من خلال التحول إلى رائدة عالمية في مجال تصنيع السيارات، لكن، وهنا المفارقة، بدون أن تصنع سياراتاً! هذه المقالة تلقي الضوء على الدور الذي تحتله إسرائيل في عالم تصنيع السيارات الحديثة، وكيف تعيد تنظيم تحالفاتها الاقتصادية بين القوى العظمى في هذا المجال.

في السابق، كانت صناعة السيارات تعتمد بالأساس على الميكانيكا. فالشركات الأنجح كانت تلك الشركات التي تتميز في صناعات المحركات، نظم القيادة، وسائل الأمان وغيرها. بيد أن هذا النوع من الصناعات بدأ منذ أكثر من عقد يتركز الساحة إلى نوع جديد من صناعات السيارات يقوم على التقنيات العالية (Hi-tech)، واستبدال المحركات التي تعمل على الوقود بتلك التي تعمل على الكهرباء، وإضافة تقنيات ذكية لمجارات الثورة الجديدة في عالم إنتاج السيارات، وهي سوق واعدة ومستقبلية، وتعتبر ميداناً يشهد منافسة عالمية شرسة. ولأن إسرائيل تعتبر قوة عالمية في صناعة التقنية العالية، فإنها اليوم باتت لاعباً رئيساً في صناعات السيارات الحديثة. ثمة أكثر من ١٠٠ شركة تقنيات عالية إسرائيلية تتميز في تطوير تقنيات القيادة الذاتية (auto-driving)، نظم الحماية من الاختراق (cyber protection)، القيادة التشاركية (ride sharing) التي تتيح لمركبات مختلفة مشاركة مسار القيادة وتبادل معلومات، تطوير مجسات ورمذ الأبحاث المتحركة في الشارع، قراءة الشارع والمفترقات وخطوط المشاة وإشارات المرور والتفاعل معها تلقائياً. وتطوير بطاريات السيارات الكهربائية (electric cars) ونصف الكهربائية (hybrid cars). (٢) ولهذا السبب، فإن معظم شركات صناعة السيارات لديها فروع «بحث وتطوير» (R&D) في إسرائيل. وبحسب تقرير نشره معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي مؤخراً، فإن كل سيارات العالم الحديثة تحتوي على تقنيات أساسية، لا يمكن الاستغناء عنها، وتمتصتها داخل إسرائيل. هذه الاستراتيجيات الإسرائيلية الجديدة، على ما يبدو، ستضع إسرائيل في واجهة صناعة السيارات خلال العقود القادمة، بسبب عولمة الصناعات الكبرى، توزيع التقنيات التي تقوم عليها السيارة على دول عدة بحيث أن كل دولة تختص بصناعة معينة وتحتركها، على العكس من الماضي عندما كان كل خط الإنتاج بين يدي مصنع واحد. وعليه، قد لا يكون من المقبول مستقبلاً الادعاء بأن هذه السيارة هي يابانية، أو ألمانية، إلخ.

السيارات الكهربائية.. وسباق عالمي محموم.

وإنما هي صناعة عالمية تشارك فيها إسرائيل في موقع متقدم جداً. (٣)
إحدى أهم المنافسات العالمية في هذا المجال، هي صناعة بطاريات السيارات الكهربائية، وهي صناعة تعد حجر الأساس في ثورة السيارات الكهربائية. تعتمد ثورة السيارات الحديثة على استبدال محرك الوقود بمحرك كهربائي بشرط أن تتيج السيارة للسائق المقدر على إعادة شحن بطارية سيارته بسهولة. في العام ٢٠٠٧، أسس الإسرائيلي شاي أغاسي شركة (Better Place) التي بدأت بوضع محطات شحن كهربائية في محطات الوقود التقليدية. بيد أن الشركة فشلت وأفلست في العام ٢٠١٣، والسبب طول المدة الزمنية التي يحتاجها السائق لشحن بطارية سيارته الكهربائية والتي قد تصل إلى ساعات (في مقابل دقائق معدودة لملء خزان الوقود في السيارات التي تسير على البنزين أو السولار). (٤) المشكلة الأساسية كانت في وقت الشحن، وبينما أن هناك تقنيات جديدة لشحن بطاريات السيارات بسرعة فائقة، فإن هذه التقنيات تقصر عمر بطارية السيارات الكهربائية وبالتالي فهي ليست عملية. وعليه، فإن التنافس العالمي الحالي يقوم على صناعة بطاريات لسيارات كهربائية بحيث يتم شحنها بسرعة فائقة بدون أن تتلف البطارية في مدة قصيرة

الإستراتيجية مع الولايات المتحدة.

(هوامش)

1. Keith Adams, "Around the World : Autocars of Israel," ARonline, 2016, <https://www.aronline.co.uk/cars/triumph/around-the-world-autocars-of-israel/>.
2. للاطلاع على قائمة شركات التطوير الإسرائيلي في هذا المجال، أنظر/ي الرابط التالي: <https://startupill.com/101-best-israel-automotive-startups-the-future-of-transportation/>
3. Ariel Sobelman, "The Race to Electric Vehicles: Technology, US-China Rivalry, and Big Money" (Tel Aviv: INSS, 2022), <https://www.inss.org.il/publication/the-race-for-the-electric-car/>.
4. Sobelman.
5. White House, "President Biden's Bipartisan Infrastructure Law," 2022, <https://www.whitehouse.gov/bipartisan-infrastructure-law/>.

في إسرائيل من خلال الشركة الصينية العملاقة (EVE Energy Co Ltd). وفي مجالات البحث والتطوير والمشاريع الأكاديمية وتبادل المعلومات.

الهائلك الإسرائيلي لم يحسم بعد وجهته بين الصين والولايات المتحدة

للوقوف أمام تمدد الصين وتفوقها الذي لا يمكن منافسته في الوقت الحالي، سنت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن قانوناً جديداً لتطوير أداء الولايات المتحدة في هذا المجال. (١) واليوم نحو ٧٦٪ من إنتاج البطاريات في العالم مصدره الصين، ولا يمكن للولايات المتحدة جسر هذه الهوة في المستقبل القريب. حتى شركة تسلا الأميركية تعتمد على الصناعات الصينية في مجال البطاريات. غير أن هذه الهوة بين الصين والغرب تنأت من صناعة البطاريات التي تقوم على مادة الغرافيت، التي استبدلتها التقنيات الإسرائيلية بمواد جديدة أكثر نجاعة. وعليه، تجد إسرائيل نفسها أمام مازق: إما الاستفادة من المكانة المتفوقة للصناعات الصينية وتوجيه تقنياتها الجديدة نحو الصين لمد الأرباح الفورية، وإما البقاء استراتيجياً في معسكر الغرب وبالتالي التضحية في كطف الثمار الاقتصادية من تطويراتها (في حال بيعها للصين) في مقابل ترجيح العلاقات السياسية

وتكون تكلفتها قليلة نسبياً. في الواقع، تحتل الصين اليوم موقعا متقدما جدا مقارنة بالغرب (أمريكا تحديدا) في هذا المجال. وللتوضيح، فإن بطاريات السيارة الكهربائية تقوم حالياً على تقنية الليثيوم بحيث أن الجانب السلبي من البطارية يحتوي على أنودات (anodes) مصنوعة من عنصر الغرافيت (graphite) بينما أن الجانب الإيجابي يحتوي على معدن الليثيوم. الصين حولت هذه الصناعة إلى جزء من أمنها القومي قبل عشر سنوات، وتفتق عليها مبالغ طائلة وتدعمها من قبل الحكومة والبنوك الوطنية الصينية. ولكن مؤخراً، استطاعت شركات ريادية في إسرائيل تطوير بطاريات من طراز جديد، يقوم على استبدال مادة الغرافيت بمادة السيلكوم النانومترية. وبهذا، لفتت هذه التقنية الإسرائيلية انتباه الصين التي تنظر إلى إسرائيل كشريك ومطور لا غنى عنه في هذا المجال. تحديداً، تهتم الصين بشركة سولار- إيدج (SolarEdge)، وهي شركة إسرائيلية لديها فروع في أهم مدن العالم الغربي، وتعاون بشكل رسمي مع شركة تسلا الأميركية ابتداءً من العام ٢٠١٥. بالإضافة، هناك شركة أديونكس (3D Addionics) التي لديها مقران في لندن وتل أبيب، وتأسست من خلال إسرائيلييين، وشركة ستوردوت (StoreDot) ومقرها هرتسليا، كما أن الصين بدأت تستثمر



صورة جوية لقرية الطنطورة عام ١٩٤٧ قبل وقوع المجزرة.

(الأرشيف الإسرائيلي)

جدل أكاديمي وتاريخي وسياسي مستجد: محاضرون يطالبون إدارة جامعة حيفا بإعادة الاعتبار إلى بحث رفضته ويثبت ارتكاب مذبحه الطنطورة!

كتب هشام نفاع:

تشهد منصات أكاديمية وإعلامية وإسرائيلية (محدودة) منذ الشهر المنصرم جدلاً متجدداً، ومتوقفاً، حول مذبحه الطنطورة التي اقتزفها لواء الكسندرورني الصهيوني في القرية الفلسطينية المهجرة جنوبي مدينة حيفا، وفقاً لشهادات الناجين. وما زالت المؤسسة الإسرائيلية بجميع مركباتها، السياسية والعسكرية والأكاديمية والإعلامية، ترفض الاعتراف بها، وفي إثر فيلم وثائقي («الطنطورة» للمخرج ألون شفارتس، ٢٠٢٢) تنظمت مجموعة محاضرين جامعيين للمطالبة بإعادة الاعتبار للباحث تيدي كاتس الذي كان كتب أطروحة لنيل شهادة الماجستير حول المذبحة، ونالت علامة التفوق، قبل أن تحتشد أصوات في مؤسسة الجامعة ضده داعية إلى التفضل من بحثه.

في حينه، قدم أيضاً عناصر من اللواء المذكور المنظمين في جمعية مسجلة دعوى قضائية ضد الباحث، انتهت بتقديمه «رسالة اعتذار» تبعها قرار من جامعة حيفا بإلغاء درجة الماجستير لكاتس، وهي خطوة لفتها علامات سؤال. مثلاً، كتب الصحافي ران إديست (شباط ٢٠٢٢، «معاريف»): «المحامي أفيغدور فيلدمان الذي دافع عن كاتس أمام الجمعية، تمت إزاحته جانباً لصالح المحاميين إمانتسيا أطلس وغورا أردنيسنت، اللذين أمليا رسالة استسلام من خلف ظهر فيلدمان، الذي لم يفهم من أين أطل المحاميان ولماذا قدمت إلى المحكمة رسالة استسلام بعد أن بذل جهداً إديست للملف للمحكمة، التي لم تتعقد بعد ذلك الاستسلام، ويقول: لو كنت هنا لما كان ذلك سيحدث». المخرج شفارتس أكد أيضاً في مقابلة (شباط ٢٠٢٢، «تايمز أوف إسرائيل») أنه «تم الضغط على كاتس للتوقيع على خطاب تراجع يفيد بأن المذبحة لم تحدث، وألغت الجامعة شهادته!»

خلفية: حمل الفيلم قيمة مضافة في سياق الإنكار الإسرائيلي

حمل الفيلم اعترافات لعناصر من ذلك اللواء العسكري، تتقاطع مع الشهادات التي جمعها كاتس من أهالي القرية الناجين. هذه الاعترافات في السياق الإسرائيلي الملفوف بالإنكار ورفض أي رواية فلسطينية عن أي قضية، هي اعترافات حملت قيمة مضافة مهمة، فالرواية هنا قدمها مقاتلون مسنون صهيونيون ١٠٠٪. قال المخرج في المقابلة المشار إليها: «لقد كانوا قادرين على اختلاق الخداع، الأخبار المزيفة، لأنه لم يستمع أحد إلى أسطره تيدي كاتس. لو كانوا قد فعلوا ذلك، فلن يكون شك في ذهن أي شخص أن شيئاً قطعياً

حدث في الطنطورة. كانت هناك عمليات قتل واسعة النطاق (...) هناك روايات مختلفة [في الشهادات] حول ما حدث، لكن عندما تستمع إلى جميعها، فالأمر مرزق وتحصل على صورة لما حدث هناك. قتل الناس بطرق مختلفة وفي أماكن مختلفة في القرية. استغرق الأمر ما يقارب أسبوعين لدفنهم، هناك شهادات حول جثث في الموقع لم تدفن لمدة ثمانية إلى عشرة أيام». ادعاءات كاتس وشفارتس مدعومة بوثائق من أرشيف الجيش الإسرائيلي وخرائط جوية تاريخية حللها خبراء، بعضهم في الجيش، قال شفارتس إنهم يرغبون بعدم الكشف عن هويتهم. (أفادت وكالة «فرانس برس» أن الجيش الإسرائيلي رفض التعليق على الفيلم).

قابل المخرج قدامى المحاربين الذين تخطوا عمر التسعين والذين كانوا في الطنطورة واعترفوا بارتكاب جرائم قتل، وقابل أيضاً بعض الجنود القدامى «غير المرتاحين مع واقع مواصلة إنكار عمليات القتل». وهو يقول إنه عندما توجه إلى المحاورين لم يخبرهم بأن الموضوع هو الطنطورة تحديداً بل الحديث عن تاريخ الحرب واللواء. «عند الحديث عن تجربة الحرب، قفز عدد قليل منهم إلى قصة الطنطورة على الفور. لقد كان الأمر صادماً بالنسبة لي. وهو ما يظهر الصدمة التي رافقتهم كجناة»، يضيف.

علق المؤرخ آدم راز على الفيلم (شباط ٢٠٢٢، «هآرتس») بالقول: عدد من عناصر اللواء يعترفون بأنه وقعت في الطنطورة مذبحه. يصف الجنود مشاهد قتل مختلفة، يتبين منها أن عدد القتلى في القرية أكبر بكثير من العدد الذي أعلن عنه في ذلك الوقت، نحو ٢٠ قتيلًا. وينقل أن أحد المحاورين «قال باختصار إن الجنود ببساطة لم يتصرفوا مثل بشر في القرية، وعاد إلى الصمت». وحتى القاضية في دعوى التشهير ضد كاتس، لم تطع على الشهادات التي جمعها. وتقول في الفيلم وهي تستمع إلى تسجيل إحدى المقابلات التي أجراها الباحث: «إذا كان هذا صحيحاً، فإن هذا خسارة، إذا كانت لديه أمور كهذه كان يجب عليه الذهاب حتى النهاية» (في دفاعه أمام جمعية الكسندرورني).

المؤرخ بابيه: القضية ليست الشهادة أو البحث، بل هوية أصحابه!

قبل أسابيع قليلة تم عرض الفيلم ضمن ندوة في جامعة حيفا، وقد تحدث فيها المؤرخ إيلان بابيه، الذي أجبر على ترك عمله في الجامعة بسبب ضغوط هائلة ومعاملة عدائية شرسة، وهو اليوم محاضر وباحث في جامعة أكستر البريطانية.

في ما يأتي ترجمة خاصة لكلمته: «إذا كان هناك شيء واضح قد علمتسا إياه قضية

طنطورة فهو أن هناك علاقة مباشرة بين الأسئلة المنهجية والأسئلة الأخلاقية. القضية الرئيسية هنا ليست مسألة الأدلة الشفوية، بل هوية الشهود، وليس حتى مضمون شهاداتهم. لقد علمتسا أيضاً أن الموضوع ليس مضمون البحث التاريخي بل هوية المؤرخ/ة. لا يعني ذلك أن هذا هو ما يجب أن يكون عليه مصير البحث التاريخي المهني، ولكن هذا كان مصير بحث تاريخي أجري في مطلع القرن الحادي والعشرين في جامعة حيفا. الجامعة التي اسدعت الشباب، والموساد، وكلية الأمن القومي، لينالوا شهادات أكاديمية سريعة بوصفهم من المحظيين من قبل الدولة، وكذلك لموازنة صورة «بيروزيت الشمال» التي علقت بالجامعة بسبب وجود طلاب فلسطينيين بنسبة ماثلة لوزنهم بين السكان.

«إن من لا يأخذ في الاعتبار هذا السياق لقضية طنطورة سيواصل الاعتقاد بأنه يمكن في جامعة حيفا إجراء أبحاث بشكل مهني وموضوعي، لا سيما في دراسات تاريخ دولة عرفتها منظمة العفو الدولية بأنها دولة فصل عنصري. ربما أن هذا الشعور بـ«الموضوعية» ينبع أيضاً من الرغبة في الامتناع عن إجراء تحليل أو تقييم أخلاقي لجريمة شخص ضد زميله أو دولة تجاه ضحاياها. ربما يشعر المؤرخ الإسرائيلي بالحماية، إذا كان كل ما يريد هو - كما ظهر في نقد كتابي - أن يعرف ماذا كان لون فستان الفتاة التي اغتصبها الجنود الإسرائيليون، وبأي زاوية فجر جندي في الدوايمة مجمة طفل وما هي الأسلحة التي استخدمها من أعدموا شباب الطنطورة على الشاطئ.

«إن الفرشاة التاريخية الدقيقة التي عادة ما يستخدمها المؤرخون لتلميع الخطوط الرقيقة للصورة التاريخية، تحولت في قضية الطنطورة إلى الفرشاة الخفيفة الرئيسية لرسم الصورة برمتها. لذلك، في نظر من ينتقدون تيدي كاتس ومن ينتقدونني في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، فإن كلمة «مذبحة»، ومثلها مصطلح «تطهير عرقي» الذي اخترته عنواناً لكتابي، هي ليست صوراً تاريخية مشروعة، بل مقولات متطرفة وربما حتى معادية للسامية.

ولكن حتى يتم الادعاء بأنه من الخطأ وصف السياسة الإجماعية الإسرائيلية العام ١٩٤٨ بأنها تطهير عرقي، ووصف القتل الجماعي في الطنطورة بأنه مذبحه، يجب على المرء الدخول في نقاش أخلاقي، وليس تاريخياً فقط، حول أدق التفاصيل، بعضها مهم وبعضها أقل أهمية، لكن هذا غير كافٍ. يتعلق الأمر بهوية من يقول إنه كانت هناك مذبحه. يمكن الوثوق بالمؤرخ الذي يعتبر صهيونياً عندما يقول إن هناك مذبحه في مكان معين، لغرض إثبات أن الاستثناء - فعل المذبحة - لا

يشهد على القاعدة، الجيش الأكثر أخلاقية في العالم. وهكذا أصبح بيني موريس، الذي يأسف لعدم قيام إسرائيل بترحيل جميع الفلسطينيين العام ١٩٤٨، إلى من يعطي الشرعية للمجازر. وبما أن الطنطورة فانتته، إذا لم تكن هناك مذبحه. إذا لم يكتب بيني موريس عن الطنطورة فلم تكن هناك مذبحه. فعلاً يتعلق الأمر بهوية القاتل. فجأة أصبح المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي، الذي تم شطبه بادعاء أنه موظف في العداية الفلسطينية، في نظر ماتى شتاينبرغ، مرجعية تاريخية عليا لأنه لم يكتب عن مذبحه الطنطورة. هل هذه ملاحظة منهجية أم ملاحظة سياسية؟»

خلال نصف قرن قبل ١٩٤٨، أقيم نظام تعليمي عنصري أفضى للثقب!

ويتابع بابيه: «لكن فوق كل شيء، تبرز قداسة الوثيقة الأرشيفية كسلاح أخير لتحدي رواية تاريخية، مرسومة بفرشاة خفيفة، رواية تربط بين طابع الحركة الصهيونية كحركة استعمارية استيطانية وبين الجرائم التي ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني. حركة لم تكن تستطيع إقامة الدولة بدون تطهير عرقي أو تدمير للسكان المحليين، مثلما حدث في أميركا الشمالية وأستراليا. إنها الحركة التي تمكنت خلال قرابة خمسين عاماً قبل عام ١٩٤٨، على مدى جيلين، من تشييد نظام تعليمي عنصري، إما احتقر الثقافة الفلسطينية أو تجاهل وجودها. ثم أصبح خريجوها، ومعظمهم في أوائل العشرينيات من العمر، قادة موقرين للبلماح والهاغاناه العام ١٩٤٨، حيث قادوا عملية تطهير عرقي شملت تدمير مدن فلسطين وتدمير نصف قرها وطرد نصف سكانها، بما في ذلك بواسطة المجازر والقتل. وكل هذا بعد ثلاث سنوات من الهولوكوست، التي لم تعابشها الغالبية العظمى من هؤلاء الشباب، ولم يكلفوا أنفسهم عناء فهم المسؤولية الأخلاقية التي أخذوها على عاتقهم عندما كذبوا على العالم وادعوا أنهم يمثلون ضحايا الهولوكوست، وذلك من خلال تدمير فلسطين.

«إن الوثيقة العسكرية للعام ١٩٤٨ كتبها خريجو الحركة الصهيونية العنصريون: العرب، وحتى الأطفال العرب، هم العدو، وقربتهم قاعدة معادية وطردهم هو مهمة قومية. لم يزعموا الموضوعية في الوصف الذي سجلوه في الوثيقة، التي تم كتبها مدة ٣٠ أو ٥٠ عاماً في الأرشيف الإسرائيلي. لم تكن هناك دائماً ضرورة أو حاجة للإبلاغ عن مذبحه أو اغتصاب. لأن المشكلة، كما تظهر مذكرات بن غوريون، ليست فعل الجريمة نفسها بل حقيقة أنه تم القبض عليك. ما حدث في العام ١٩٤٨ يعرفه الفلسطينيون منذ ذلك الحين، ويعرفون لماذا

حدث أيضاً. لقد كتبوا عنه منذ ستينيات القرن الماضي، بدون ولو وثيقة إسرائيلية واحدة. طلب العالم منهم دليلاً على روايتهم، وقبض لي أن أكون أحد أولئك الذين قدموا دليلاً. لا يجب أن يكون الأمر على هذا النحو ولكن هذا هو عالمنا وأنا راضٍ بحضتي».

إدارة الجامعة تعاملت وردت بتعنت أشد مما سبق هذا الموقف، وهذا الحدث (الندوة)، وهذه الأدلة الجديدة على ارتكاب المذبحة، واجهتها مؤسسة الجامعة بتعنت أشد مما سبق. فقد كتب عميد الجامعة غور الروثي رسالة شديدة اللهجة إلى مجموعة طاقم التدريس في الجامعة عاد فيها على ادعاء أن «أعضاء في هيئة المحاضرين استخدموا كاتس وبحته لخدمة أجنداتهم السياسية».

وتابع أنه بعد فيلم «الطنطورة»، بدأ جدل جديد «شمل ادعاءات عن الغبن الذي ألحقته الجامعة بكاتس في حينه (...) ويطالب قسم من المحاضرين إدارة الجامعة بإصلاح الغبن ومنح شهادة الماجستير لكاتس». ويقول إنه بعد أن اطع على جميع وثائق وشهادات البحث توصل إلى استنتاج أن بحث كاتس يعاني من «مكامن خلل جوهرية» متعلقة في منهج البحث، أسلوب الكتابة وتحكيم البحث.

جاءت هذه الرسالة في محاولة لتبرير رفضه المشاركة في الندوة التي يادر إليها محاضرون ومحاضرات في الجامعة بعد الفيلم الجديد الذي اعتمد على بحث كاتس وأضيفت إليه شهادات جديدة. وعبر منظمو الندوة عن أسفهم لرفض العميد المشاركة وأكدوا: «نحن أعضاء في هيئة التدريس بجامعة حيفا، سابقين وحاليين، ندعو إدارة الجامعة إلى التراجع عن قرار رفض النسخة المحذثة للأطروحة. ونطالب الجامعة بإجراء أكاديمي لإعادة فحص - لا يشوبه تضارب في المصالح - لنوعية الأطروحة، من قبل محكمين يحاذي تخصصهم موضوع الرسالة».

أخيراً: بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني وأنصاره فإن الأدلة أكيدة على هذه المذبحة الصهيونية. وبنات وأبناء الطنطورة وسائر الشعب الفلسطيني يعرفون الأدلة على المذبحة من روايات الناجيات والناجين الذين فقدوا أحبائهم، ومن الذاكرة الحية المسجلة تفاصيل أيامها بالدم، وعناصر اللواء العسكري يؤكدون اليوم ما سبق إنكاره وما رواه ويرويه أهل القرية المهجرة. لقد تم التطرق مراراً إلى سياسة منع كشف مئات ألوف الوثائق الموجودة في أرشيف الدولة وأرشيف الجيش وغيرهما، لأنها تلقي الضوء على العتمة التي تحاول دولة إسرائيل تكريسها، بغية مواصلة إنكار النكبة والتجهيز وما رافقهما من جرائم وحشية.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959
هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205
البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي